

Distr.
GENERAL

A/53/206
3 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٧٢ (ز) من جدول الأعمال*

نزع السلاح العام الكامل: الصلة بين نزع السلاح والتنمية

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - دأبت الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٧ على أن تطلب سنويا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧^(١). وقد رسم برنامج العمل ملامح ولاية متعددة القطاعات تقتضي توثيق التعاون بين القطاعين الاقتصادي والسياسي بالأمانة العامة^(٢). وفي إطار متابعة هذه الطلبات، قدم الأمين العام ١٠ تقارير. وكانت التقارير الثلاثة الأولى منها (A/44/449، A/45/592 و A/46/527) قد وصفت الأنشطة المضطلع بها تنفيذا لبرنامج العمل من جانب الأمانة العامة حيث قامت إدارة شؤون نزع السلاح بدور تنسيقي. أما التقريران الرابع والخامس (A/47/452 و A/48/420) اللذان قدما في ظل قيود قاسية تعرض لها مركز شؤون نزع السلاح من حيث الموارد، فقد استرعىا الاهتمام إلى السياق الدولي المتغير. ثم جاء التقرير السادس (A/49/476) ليلقي نظرة عامة على مدى مشاركة الأمم المتحدة في الموضوع، ويسلط الضوء على أحدث الاتجاهات في ذلك الصدد ثم يطلب المزيد من التوجيه من الدول الأعضاء. وفي التقريرين السابع والثامن (A/50/388 و A/51/207) اتضح أن تقديم المزيد من التقارير سوف يتوقف على إجراء استعراض وتقييم لبرنامج العمل من جانب الدول الأعضاء في ضوء أوضاع دولية متغيرة.

* A/53/150.

- (١) انظر، الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، نيويورك، ٢٤ آب/أغسطس - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.87.IX.8).
- (٢) الفقرة ٣٥ من الوثيقة الختامية المذكورة أعلاه.

٢ - وفي الفقرة ٣ من القرار ٤٥/٥١ دال المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى أن تحيل إلى الأمين العام آراءها ومقترحاتها بشأن تنفيذ برنامج العمل، فضلا عن أي آراء ومقترحات أخرى بغية تحقيق أهداف برنامج العمل. على أنه لم ترد أي رسائل إلى الأمين العام. وقد عبر عن ذلك التقرير التاسع المقدم إلى الجمعية العامة (A/52/228) الذي كرر أيضا الطلب المقدم سابقا في التقريرين السابع والثامن ومؤداه أنه في غياب المزيد من التوجيه من الدول الأعضاء فلن يكون ثمة تطورات جديدة يفاد عنها.

٣ - وفي الفقرة ٣ من القرار ٣٨/٥٢ دال المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، دعت الجمعية العامة مرة أخرى الدول الأعضاء لكي تحيل إلى الأمين العام آراءها ومقترحاتها لتنفيذ برنامج العمل، بالإضافة إلى أي آراء ومقترحات أخرى بغية إحراز أهداف البرنامج ضمن إطار العلاقات الدولية الراهنة. ولم ترد إلى الأمين العام أي رسائل.

٤ - وفي الفقرة ٤ من القرار ٣٨/٥٢ دال، يُطلب إلى الأمين العام مواصلة اتخاذ الإجراءات، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي إطار الموارد المتاحة، لتنفيذ برنامج العمل الذي تم اعتماده في المؤتمر الدولي المذكور. ويقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٥ من القرار ٣٨/٥٢ دال الذي يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

ثانيا - الإجراءات المتخذة

٥ - توصي الفقرة ٣٥ '٩' دال من برنامج العمل بتكثيف العمل الجاري الآن في الأمم المتحدة من أجل القيام، على أساس منتظم، بدراسة مختلف مشاكل تعريف بيانات الميزانيات العسكرية، والإبلاغ عنها ومقارنتها. وهذه التوصية يتم تنفيذها في إطار قرارات الجمعية العامة الصادرة بشأن "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية" وهو ما يتم وفقا لآلية مقننة في إعداد التقارير وضعت في عام ١٩٨٠. ومن أجل تعزيز المزيد من مشاركة الدول الأعضاء، التي لا يزيد عدد من يقدم منها معلومات حاليا إلى الأمم المتحدة باستخدام الآلية المقننة على ٣٥ دولة، فما برح الأمين العام يعقد مشاورات بين حين وآخر مع الوكالات الدولية الأخرى والهيئات الإقليمية التي تتلقى بدورها تقارير عن أوجه الإنفاق العسكري بواسطة حكوماتها. وأحدث هذه المشاورات تم عقدها في مقر الأمم المتحدة يوم ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويرد بالتفصيل التوصيات المحددة لتعزيز المزيد من المشاركة في آلية كتابة التقارير، في تقرير الأمين العام إلى الدورة الحالية للجمعية العامة، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٢ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بشأن المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية.

٦ - وعملا بالفقرة ٣٥ '٩' (ب) من برنامج العمل، أنشأ الأمين العام فرقة عمل رفيعة المستوى مشتركة بين الإدارات لكي تتبنى وتنسق عملية إدماج منظور نزع السلاح والتنمية في الأنشطة التي تضطلع بها

منظومة الأمم المتحدة. وقد ضمت فرقة العمل في تكوينها كلا من: المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، وكيل الأمين العام، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية، ووكيل الأمين العام، إدارة شؤون الإعلام، والأمين العام المساعد، مكتب البحوث وجمع المعلومات ثم وكيل الأمين العام، إدارة شؤون نزع السلاح.

٧ - وقد حددت فرقة العمل الأولويات المتعلقة بالجوانب المترابطة من نزع السلاح والتنمية في مرحلتين، ثم تولت الإشراف على الأنشطة التنفيذية في هذا الصدد. وخلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ انصب التركيز على تنفيذ أنشطة بواسطة الأمانة العامة في ثلاثة مجالات واسعة وهي: رصد الاتجاهات في مجال الإنفاق العسكري، وتعزيز المعرفة المشتركة بالأخطار غير العسكرية التي تهدد السلم والأمن الدوليين ثم تيسير تبادل الخبرات الوطنية في مجال التحول من الميدان العسكري إلى الميدان المدني. وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، جرى تكريس المزيد من الاهتمام إلى توسيع شبكات الاتصالات مع الهيئات الوطنية والدولية بحيث يتسنى للأمم المتحدة أن تقوم بدور الوسيط الحفاز من خلال تقديمها للمعلومات والتوجيه والخبرة.

٨ - وفي الفقرة ٢ من تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين (A/47/452)، ذكر الأمين العام أن تكوين فرقة العمل الرفيعة المستوى سيجري استعراضه في ضوء التغييرات التنظيمية التي تطرأ على الأمانة العامة. ومنذ ذلك الحين، أجرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دراسة للاتجاهات والقضايا في مجال تجارة الأسلحة الدولية مع تقييم للنتائج المترتبة على التخفيضات في الإنفاق العسكري. كما تنوي مواصلة معالجة قضايا من قبيل المحددات والمستويات والنتائج الاجتماعية - الاقتصادية لأوجه الإنفاق العسكري.

٩ - وفي ضوء إعادة تشكيل القطاعين السياسي والاقتصادي بالأمانة العامة، يقترح الآن التكوين التالي لفريق توجيهي رفيع المستوى معني بنزع السلاح والتنمية: وكيل الأمين العام لإدارة شؤون نزع السلاح، ووكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ثم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى نحو ما سبق فإن إدارة شؤون نزع السلاح ستظل مسؤولة عن التنسيق وتقديم الخدمات الفنية للفريق التوجيهي كما ستعمل بوصفها مركز التنسيق في مجال نزع السلاح والتنمية بالأمانة العامة.

١٠ - ولمتابعة التوصيات الواردة في الفقرة ٣٥ '٩' (هـ) من برنامج العمل، تعمل إدارة شؤون نزع السلاح على استكشاف إمكانية تنظيم حلقات عمل دورية تضطلع بتحليلات لأثر النفقات العسكرية العالمية على الاقتصاد العالمي. وفي ضوء استمرار القيود المالية التي تواجه المنظمة، فإن هذا النشاط المقترح يمكن تحمل نفقاته بصورة أفضل بفضل تبرعات من جانب الدول الأعضاء.

- - - - -